المشاكل الخطيرة التي تواجه مصر في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها وما تتطلبه من حلول عاجلة

تتمثل الخصوصية المصرية في أن مصر أشبة ما تكون بواحة شريطية ضيقة تمتد بطول البلاد من الجنوب إلى الشمال تحفها الصحراوات من الجانبين . وتمثل مساحتها نسبة ضئيلة للغاية حوالي ٦% فقط من المساحة الكلية لمصر ويسكنها ٩٨% من المجموع الكلى للسكان . ويحدها من الشمال والشرق البحر المتوسط والبحر الأحمر بطول ساحلي يزيد علي ألفين كيلومتر مما يدعو البعض إلى القول بأن مصر دولة ساحلية في المقام الأول .

كان هناك شبة اتزان تاريخي بين عدد السكان وبين مساحة الحيز المأهول منذ بدأ الاستقرار الأول في الوادي والدلتا وحتى منتصف القرن العشرين . ومنذ ذلك الحين وحتى الآن اختل هذا الاتزان اختلالاً كبيراً . فقد زاد عدد السكان في هذه الفترة إلي أربعة أضعاف (من ٢٠ مليون إلي أكثر من ٨٠ مليون نسمة) . ولكن لم يقابل هذا النمو السكاني زيادة متناسبة معه في مساحة المكان المعمور بل تم النمو السكاني المتزايد داخل النطاق الثابت للحيز الحالي . أي أن الوعاء المكاني أصبح يحتوى أربعة أضعاف ما كان يحتويه من سكان قبل ستين عاماً . وقد بلغ الحيز المعمور درجة التشبع السكاني الكامل – بل تجاوز هذه الدرجة – وأصبح غير قادر تماماً علي استيعاب مزيداً من السكان.

تبلغ الزيادة السكانية المتوقعة من الآن وحتى عام ٢٠٥٠ حوالي ٦٠ مليون نسمة ، ذلك لأن عدد السكان – في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً – سوف يبلغ ١٤٣ مليون نسمة في هذا العام .

لقد أدي هذا الاختلال في الاتزان السكاني/المكاني إلي مشاكل خطيرة : منها امتداد المدن والقرى علي الأراضي الزراعية المحيطة بها وتآكل هذه الأراضي بصورة مستمرة . فقد فقدت مصر خلال الحقبة الأخيرة أكثر من ٣٥% من مساحة أراضيها الزراعية الخصبة . ومنها زيادة الكثافة السكانية زيادة كبيرة مع تدنى مستوى الحياة الحضرية في كل مجالاتها . ومنها كذلك اختلال النسق العمراني ، وانتشار ظاهرة العشوائيات حتي تمكنت هذه الظاهرة من منظومة العمران المصري بأكمله .

لقد كان علي مصر أن تسعي إلي تنمية مناطق جديدة بعيدة عن الحيز الحالي في الصحراوات والسواحل لاستقبال الزيادة المطردة من السكان . والامتداد هنا ليس امتداداً سلساً هيناً للمراكز الحضرية القائمة بل هو أشبة ما يكون بهجرة سكانية جماعية إلي أقاليم نائية ، وإقامة حياة جديدة

بكل ما تحتاجــه هذه الحياة من مقومــات أساسية: مثل إقامة شبكة نقــل ومرافــق عامة وإسكــان وكذلك توفير فــرص عمل كافية وجاذب للسكــان الجدد ، وعلي الأخص الأسر المكــوّنة حديثاً Newly Formed Families .

كان الأمر يكون هينا على مصر لو تمت مواجهة الزيادة السكانية بتوفير حيز مكاني متناسب معها مع بدايات هذا النمو الكبير في منتصف القرن العشريــن ، لكي يسير النمو السكاني والامتداد المكانــي في تزامن وتناسق . ولكن التباطؤ في توفيــر مثل هذا الحيز أدي إلي تفاقم المشاكــل الحياتيــة في الحيز القديم كما سبق ذكــره . مما يتطلب من الدولة ليس فقط إقامة حيز مكاني جديد لاستقبال الزيادة السكانية بل أيضــا حل مشاكل الحيز الحالي بمدنه وقراه التي تزداد خطورة وتفاقماً . وهذا يتطلب جهداً مضاعفاً وتكلفة عالية .

إن القضية الأساسية التي تواجه مصر في الوقت الحالــي تتمثل في توفيــر مجال حيوي لإعاشــة ٦٠ مليون نسمة خلال الأربعيــن سنــة القادمــة – وهم يمثلون الزيادة السكانيــة المتوقعة في هذه الفتــرة – مما يتطلب إنشاء ١٥٠ مدينة جديدة وزيادة المسطح المعمور من ٦% إلي ١٥% من المساحة الكلية .

ممــا سبــق يتعين علي صانعــي القرار اتخاذ الإجراءات الحتميــة الآتية :

(١) إعداد مخطط استراتيجي قومي شامــل للتنمية الاقتصــادية والاجتماعيــة والعمرانيــة يشمل كامل المسطح الجغرافــي المصــري . وهذا يتطلب تعــاون وثيــق بيــن وزارة التخطيط المسئولة عن التخطيط الاقتصــادي والاجتماعــي ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانيــة المسئولــة عن التخطيط المكانــي ، مع مشــاركة فعّالة مع الوزارات الأخــرى: الإنتاجيــة والخدميــة .

(٢) إعداد تخطيط إقليمي تفصيلي للأقاليم الواعدة وهذه الأقاليم هي :.

١- إقليم سيناء .

٢- إقليم قناة السويس .

٣- إقليم الساحل الشمالي بطول الساحل وبعمق ١٦٠ كيلومتر إلي الداخل

٤- ممرات التنمية بالصحراء الغربية .

٥- إقليم ساحل البحر الأحمر وخليج السويس .

بحيث تتحدد في هذه التخطيطات ما يلي :

أ- نوعيات الأنشطة الحياتية التي يمكن أن تتوطن في هذه الأقاليم وعلي الأخص الزراعة والصناعة والتعدين والسياحة . وكذلك تحديد الحجم السكاني الذي يمكن استيعابه في كل منها .

ب- الموارد المائية - وعلي الأخص تحلية المياه - والطاقة الجديدة والمتجددة اللازمة لتعمير هذه الأقاليم .

ج- النسق العمراني والأنماط التخطيطية والمعمارية للمستقرات البشرية في البيئة الصحراوية والساحلية والتي تتحقق معها مبادئ "العمارة الخضراء" .

(٣) تحديد مشروعات التنمية حسب المخططات سابقة الذكر ودراسة جدواها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تحديد أولويات تنفيذها .

(٤) حل المشاكل الخطيرة والمتفاقمة في مدن وقري الحيز الحالي والارتقاء بمستوي ونوعية الحياة فيها .

ويجب التأكيد على أن التنمية في مصر - سواء في الحيز الجديد أو القديم - يجب أن تقوم على أساس علمي صلب ، مع استخدام التقنيات الحديثة المتقدمة في كل مجالات التنمية وذلك لضمان نجاحها وتحقيق أهدافها . ويمكن لأكاديمية البحث العلمي أن تقدم هذا الأساس المتين للتنمية وذلك بإجراء البحوث والدراسات العلمية اللازمة لها في كل مجالاتها ومراحلها . ولا يمكن لمصر الانتقال من دولة نامية إلي دولة متقدمة إلا بالاعتماد الكامل علي البحث العلمي واستخدام معطيات العلم الحديث .